S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1994/615
25 May 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالـــة مؤرخة ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٤ موجهة إلى
رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للبوسنة
والهرسك لدى الأمم المتحدة

ردا على تقرير الأمين العام المؤرخ ١٩ أيار/مايو ١٩٩٤ (S/1994/600) المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ٩١٣ (١٩٩٤)، نود أن نقدم التعليقات والملاحظات الآتية:

أولا - نظرة عامة

١ - نحن نقدر ما يبذله العديد من الأفراد والمنظمات والأمم من جهود لتوفير المساعدة بهدف تحسين الحالة الإنسانية والسياسية العامة في جمهورية البوسنة والهرسك، وسنظل نرحب بهذه الجهود. فالجهود التي من هذا القبيل يمكن أن تسهم إسهاما إيجابيا في تقليل المعاناة وإنقاذ الأرواح وإحلال السلم.

٢ - وللسبب الأخير على وجه التحديد، ولإدراكنا التام لدقة حالة قوة الأمم المتحدة للحماية وغيرها من ممثلي الأمم المتحدة في جمهورية البوسنة والهرسك، يساورنا اليأس لأننا نُضطر إلى الرد تكرارا ومرارا على تقارير الأمين العام بشأن هذه المسألة، بتصحيح تصورات خاطئة، ضمنية أو صريحة، أو خواطر. ونحن لا يسعدنا أن نجد أنفسنا في موضع معاكس دبلوماسيا لأي من ممثلي الأمانة العامة. والعكس هو الصحيح.

٣ - ففي أحيان جد كثيرة، نجد أن التقارير تجهد لكي تساوي بين سلوك "الطرفين" من النواحي الأخلاقية أو القانونية أو الدبلوماسية لكي تنقل، حسبما نفترض، صورة تعبر عن "الإنصاف". فكلما ازدادت مواجهة قوة الأمم المتحدة للحماية والجهود الدولية ككل في جمهورية البوسنة والهرسك بالعرقلة الصربية، بل والاستهداف الصربي، ازدادت المحاولات الرامية الى موازنة "لوحة النتائج" وتقسيم اللوم فيما بين الجميع. لقد كان هناك طوال الوقت تردد في وصم الصرب بأنهم المعتدون في الصراع ومرتكبو إبادة الجنس على الرغم من تعدد تحليلات الأحداث التي أجراها مراقبون مستقلون مكلفون من قِبَل الأمم المتحدة، من بينهم المقرر الخاص ولجنة جرائم الحرب. وما يدعو إلى المزيد من اليأس هو وجود خوف مكتوم يحول دون وصم الصرب بأنهم العقبة الهائلة الحاسمة الحائلة دون السلم، تحاشيا لطلب الرد المنطقي القانوني المناسب من قِبَل المجتمع الدولي. ونحن نعتقد أن ما أتت به الآونة الأخيرة من أمثلة على انتهاكات الصرب للمناطق التي عينتها الأمم المتحدة مناطق آمنة، ولمناطق الاستبعاد التي حددتها الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، بل والهجوم على الأفراد العاملين بتكليف من الأمم المتحدة، هو أكثر من تعبير واضح عن ذلك الاستنتاج.

250594 250594 94-22769

٤ - وأخيرا، نعتقد أن هناك اتجاها مستمرا لإسقاط صفة الشرعية عن حكومة جمهورية البوسنة والهرسك وقواتها الدفاعية في حين تـُعظم شرعية العناصر العسكرية والسياسية الصربية في تلك الجمهورية. وهذه المحاولة الإضافية "للمساواة بين الطرفين" و"الانصاف" تثير أشد الحيرة عندما تـُتجاهل قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أو يـُعاد تعريفها فعلا بحيث يسري المركز نفسه والمطالب نفسها على الجميع، على الرغم مما لجأ إليه مجلس الأمن من صياغة مقصودة ودقيقة جدا.

ثانيا - تعليقات

٥ - نحن نرى أنه كان ينبغي لتقرير الأمين العام، أن يبين لا سيما في الفقرتين ٣ و ٤، أن الانقضاض الصربي على غورازده قد استمر في ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٤، بعد الإنذار المشترك بين الأمم المتحدة والناتو وعلى سبيل الانتهاك لهذا الانذار. ولهذه الحقيقة أهميتها الخاصة، لأن رفض مواجهة هذه الانتهاكات أسفر عن استمرار القصف الصربي ووفاة العشرات من المدنيين وفقدان المزيد من المصداقية.

٦ - نحن نرى بقوة أن الفقرتين ٥ و ٦ تغرقان إغراقا في تحريف الوقائع التي حدثت في ٢٣ نيسان/ أبريل ١٩٩٤. إذ أن الهجوم الصربي الذي وقع في ذلك اليوم قد كـُثف في فترتي الضحى والظهيرة، باستخدام المدفعية الثقيلة استخداما متزايدا ضد المدنيين. وكان من الواضح أن الإنذار المشترك بين الأمم المتحدة والناتو قد انتهكته القوات الصربية. وذلك الإنذار (وما هـُدد به من رد على عدم الامتثال) لم يستند إلى موافقة صربية على وقف لإطلاق النار تلاها عدم امتثال له، بل استند إلى مجرد استمرار الهجمات الصربية على غورازده بعد موعد معين. وفي مناسبات عديدة خلال الأسابيع العديدة السابقة لذلك، دأبت القوات الصربية على الالتزام بإعلانات وقف إطلاق نار وداومت على تجاهل هذه الالتزامات. ولقد اختار السيد فيتالي تشوركين، الممثل الخاص للاتحاد الروسي، ألا يشترك في أية محادثات أخرى مع "الصرب البوسنيين"، وأدان علانية أكاذيبهم المتكررة وقال إن وقت المحادثة قد انقضى. وعلى الرغم من ذلك، لم يوافق السيد أكاشي على رد الناتو المطلوب. وفي رأينا، أن نهج العمل هذا قد أسفر عما يلي:

(أ) حصول القوات الصربية على بضع ساعات أخيرة بعد إنذار الأمم المتحدة/ الناتو المحدد تحديدا شديدا، لكي تصب الدمار والوحشية على غورازده بكثافة أشد من أي وقت مضى، بينما مـُنعت الناتو فعليا من الرد بالشكل المناسب؛

(ب) خسارة أرواح العشرات من المدنيين، دون داع؛

(ج) زيادة تضاؤل مصداقية الناتو فضلا عن مصداقية قوة الأمم المتحدة للحماية، على نحو يمثل كارثة؛

(د) تقوية ما تصوره الصرب من قدرتهم على التلاعب بنطاق وتوقيت أي رد يرد به الناتو و/أو الأمم المتحدة على أعمالهم، باستخدامهم طائفة من التدابير تتراوح بين أخذ الرهائن وتحقيق الشلل الفعلي لـ "ترتيبات" الناتو/قوة الأمم المتحدة للحماية التي تم التوصل اليها في ٢ و ٩ آب/أغسطس عام ١٩٩٣؛

(هـ) السماح للأسلحة الصربية الثقيلة بالتحرك دون أن يمسها ضرر، في ظرف مخجل للغاية، بالتعاون مع قوة الأمم المتحدة للحماية، لكي تهاجم أهدافا أخرى.

٧ - نحن لا نعتقد أن الاجتماعات التي عقدها السيد أكاشي في بلغراد قد أسهمت في الهدوء النسبي الراهن في غورازده وفيما حولها. فعلى مدى أسابيع عديدة قبل انذار الناتو، عقد عدة وسطاء اجتماعات لا تعد ولا تحصى مع من يسمون الصرب البوسنيين وقيادة بلغراد. وجرى الالتزام بالعديد من إعلانات وقف إطلاق النار، ولكنها لم تحترم أبدا. وعلاوة على ذلك، ظل جنود قوة الأمم المتحدة للحماية ينتظرون لبعض الوقت التحرك إلى منطقة غورزاده الآمنة، ولكن القوات الصربية منعت دخولهم مرارا وتكرارا. وبكل الاحترام الواجب لجهود قوة الأمم المتحدة للحماية والكثير من أفرادها الملتزمين، فإن التغير الوحيد الذي شهدته الظروف وأحدث التحسن في الحالة في غورازده هو الانذار والتهديد اللذين ساندهما الناتو. وقد عرفت القوات الصربية أن أية عقبة أمام رد الناتو المناسب سوف تتلاشى في مواجهة انقضاض صربي متواصل وفقدان متواصل في مصداقية الناتو. ولولا الانذار الذي ساندته الناتو لما أمكن اتخاذ سائر تدابير قوة الأمم المتحدة للحماية وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى للاسهام في الحالة اسهاما ايجابيا. ولعل الأمين العام يتذكر، مما دار في الاجتماعات الأخرى التي عقدت في مكاتبه يوم ١٨ نيسان/ابريل عام ١٩٩٤ (بين الأمين العام وكبار موظفيه والدكتور أيوب غانيتش والسفير ساسيربي وعدد من كبار موظفيه)، أنه قد أعرب عن خيبة أمله وافتقاره إلى الخيارات. ولقد أصبحت الخيارات متاحة مرة أخرى بعد إنذار الناتو الصادر في ٢٢ نيسان/ابريل عام ١٩٩٤.

٨ - ونود أن نبين أيضا أنه حتى الشروط المخففة التي انطوى عليها إنذار الناتو وإعلان وقف إطلاق النار الملتزم به في بلغراد يوم ٢٣ نيسان/ابريل عام ١٩٩٤ لا تزال، في جوانبها الرئيسية، غير منفذة.

٩ - كما أننا نرفض بشدة ما جاء في الجملة الأولى من الفقرة ٦ من تقرير الأمين العام، التي جاء فيها ما يلي:

"على الرغم من وقوع عدد من الانتهاكات لوقف إطلاق النار نسبت الى كلا الطرفين في فترة ما بين بعد ظهر يوم ٢٣ نيسان/ابريل وصباح يوم ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٩٤، فقد التزم بوجه عام بوقف إطلاق النار منذ ذلك الصباح، باستثناء اطلاق النيران من أسلحة صغيرة بشكل متقطع ومتفرق".

إن حكومة جمهورية البوسنة والهرسك أو قواتها الدفاعية لم تكن طرفا في ترتيبات وقف إطلاق النار المتوصل اليها في بلغراد في ٢٣ نيسان/ابريل عام ١٩٩٤ ولم تستشر بشأنها. فهذه مسألة عولجت على أساس ثنائي تماما، بين السيد أكاشي وعناصر بلغراد، ولم نعلم بها إلا بعد التوصل اليها. ولم يطلب منا الالتزام بأي وقف لاطلاق النار. ومرة أخرى، تستهدف الجملة الواردة في تقرير الأمين العام، المستشهد بها أعلاه، المساواة بين المعتدي والضحية بهدف تبرير الاسترضاء. ولقد امتثل جيش جمهورية البوسنة والهرسك كل الامتثال لأحكام القرار ٩١٣ (١٩٩٤) وإنذار الناتو ولم يقم بأي عمل هجومي. وبصراحة، فإن ذلك الجيش لم يكن في مركز يسمح له بالقيام بأية أعمال هجومية.

١٠ - وفيما يتعلق بالفقرة ٧ من تقرير الأمين العام، نتساءل عن أية "أقلية صربية" يشار اليها في تلك الفقرة. إذ أن جزءا كبيرا من السكان الصرب بقي في غورازده طوال سنتي الحصار الماضيتين. ولقد كانوا ولا يزالون جزءا لا يتجزأ من المجتمع المحلي، يشاركون ذلك المجتمع المصير بتقلباته، وكثير منهم في الواقع أفراد في جيش جمهورية البوسنة والهرسك، يدافعون عن هذه الجمهورية ضد القوات الصربية المعتدية الموالية لبلغراد ووكلائها المحليين. ولقد تحملت حكومة جمهورية البوسنة والهرسك وجيشها منذ البداية مسؤولية الحفاظ على أمن هؤلاء السكان الصرب الموالين وعلى ثقتهم. ومن ناحية أخرى، فإذا كان يقصد بهؤلاء المستوطنون الصرب الذين أدخلتهم القوات الصربية المحتلة، على النحو المبين في الفقرة ١٢ من تقرير الأمين العام، فإن مثل هذه المزاحمة المستمرة تمثل انتهاكا لمختلف قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ولاتفاقيات جنيف.

١١ - وفيما يتعلق بالفقر ١٥ من تقرير الأمين العام، لم تقدم حكومة جمهورية البوسنة والهرسك أية شروط مسبقة لاشتراكها في عملية السلم. وقد ظل أعضاء حكومتنا، بما فيهم الرئيس عزت بيغوفيتش ورئيس الوزراء سيلايدزتش، يشتركون في جهود السلم حسبما بينت الاجتماعات المعقودة في جنيف يومي ١٣ و ١٤ أيار/مايو مع العديد من أعضاء فريق الاتصال، ومن بينهم كريستوفر وزير خارجية الولايات المتحدة وتشارلز ريدمان الممثل الخاص للولايات المتحدة وفيتالي تشوركين الممثل الخاص للاتحاد الروسي. ورغم ذلك، بات واضحا أنه ليس من المنطقي التفاوض على شروط وقف عام لإطلاق النار ريثما تُحترم الأحكام الأساسية لوقف اطلاق النار حول غورازده.

١٢ - يجب أن نوضح أن الصعوبات والعقبات المبينة في الفقرة ١٨ من تقرير الأمين العام قد أثارتها القوات الصربية وحدها.

١٣ - وفيما يتعلق بالفقرات ١٩ و ٢٠ و ٢١ من تقرير الأمين العام، ليس هناك بموجب أي من القرارات أو الإنذارات ذات الصلة ما يقتضي انسحاب قوات الحكومة من داخل المنطقة الآمنة أو أية منطقة استبعاد. وأية عروض انسحاب من هذا القبيل لا يمكن أن تعتبر سوى إرضاء لقوة الأمم المتحدة للحماية ولفتات دالة على حسن النية. وعلى الرغم من ذلك، فقد تحيرنا أشد الحيرة بسبب ما جاء في الجملة الأولى من الفقرة ٢١، ونصها كما يلي:

"وحتى ١٨ أيار/مايو ١٩٩٤، كانت الحالة في غورازده لا يزال يكتنفها الجمود، حيث كان كل من الطرفين يدعي حقوقا في الضفة اليمنى لنهر درينا، داخل منطقة الاستبعاد الممتدة لمسافة ٣ كيلومترات".

ونعتقد أنه ليس ثمة غموض بشأن المواقف التي أبداها مجلس الأمن والإنذار المشترك بين الأمم المتحدة والناتو. فجميع المناطق الداخلة في منطقة الاستبعاد الممتدة لمسافة ٣ كيلومترات، بما فيها الضفة اليمنى لنهر درينا، كانت ولا تزال جزءا من منطقة غورازده الآمنة ومنطقة الاستبعاد التي حددها الناتو ويجب أن تتحرر من القوات والتهديدات الصربية.

ثالثا - ملاحظات

١٤ - توجد فرص وخيارات لازمة كافية للتخفيف من معاناة غورازده. وهي تتمثل في التنفيذ التام لأحكام القرار ٩١٣ (١٩٩٤) وفي منطقة الاستبعاد في غورازده (وغيرها من المناطق الآمنة) التي نص عليها إنذار الناتو الصادر في ٢٢ نيسان/ابريل. ولن يتحقق النجاح بالخروج على هذين القرارين المدروسين دراسة عميقة، بل بالتمشي مع الأحكام الملتزم باحترامها.

وإني أرجو أن تتكرموا بالعمل على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد ساسيربي
السفير
الممثل الدائم

- - - - -